الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة العدل

كلمة معالي وزير العدل، حافظ الأختام،

السيد بلقاسم زغماتي

في الدورة العادية للمجلس الأعلى للقضاء

الخميس 24 أكتوبر 2019

بسم الله الرحمان الرحيم

والصلاة و السلام على رسوله الكريم

❁ **سيداتي، سادتي أعضاء المجلس الأعلى للقضاء**

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

يسعدني أن ألتقي معكم لأول مرة في رحاب المجلس الأعلى للقضاء الموقر، وشعوري بهذه السعادة التي تغمرني في هذه اللحظة، ترادفه مشاعر أخرى من الأمل والتفاؤل والرضا والاطمئنان مع إحساس مؤكد بالمسؤولية للوصول بمؤسستنا القضائية الوطنية إلى مستوى الطموحات والتطلعات.

نجتمع هنا في يوم ليس كباقي الأيام التي أجتمع فيها المجلس الأعلى للقضاء، فهو يوم متميز لكونه يتزامن مع مرحلة مفصلية يطالب فيها الشعب الجزائري برمته، صغيرُه وكبيرُه، شبابُه وشيوخُه، رجالهُ ونساؤُه، مثقفُوه وعامتُه، يطالبون باستقلالية القضاء، وجعلوها في نفس مرتبة محاربة الفساد و اصلاح الدولة.

إن الشعب، ومنذ ثمانية أشهر وهو يصرخ ويطالب من أعماقه، منددا في جميع أرجاء الوطن باستشراء الفساد والاستهتار بالمصالح العليا للبلاد، وهي أوضاع مُنْكَرة حقاً أثارت حفيظته فانتفض ضدها في هَبَة سلمية عارمة وشاملة.

وقد أدرك الشعب بحسه الطبيعي أن محاربة الفساد واصلاح دواليب الدولة الجمهورية، لن يكون ممكنا بدون قضاء قوي ومستقل، وبدون قضاة نزهاء و أكفاء.

كما أدرك هذا الشعب، عن حق، من وحي تجاربه الممتدة لعقود من الزمن ومما ورثه جيلا عن جيل، أن عِماد كل دولة هو القضاء، به تسمو وتعلو، وبدونه تنحط وتزول.

و أكثر من ذلك فقد أدرك أن القضاء الذي يرافق قاطرة التغيير والاصلاح، يُشَيِّدُ صرْحَه القضاةُ المشهودُ لهم بالالتزام والاستقامة وبالكفاءة والنأي عن كل شبهة.

سيداتي، سادتي

نحن القضاة، وبالأخص نحن أعضاء المجلس الأعلى للقضاء بقضاته وغير قضاته، قد وضَعَنَا الشعبُ اليومَ في مفترق الطرق، ولا خيار لنا غير خيار الطريق التي تُنجي بلادنا الجزائر، ولا مسلك لنا إلا المسلك الذي به نلبي نداء الاستغاثة النابع من وجدان شعبنا الذي نحن كلُّنا جزء منه نتألم لأوجاعه ونسعد لازدهاره.

سيداتي، سادتي

نعرض عليكم في جدول أعمالكم لهذا اليوم، العديد من المقترحات يتصدرها ما يتعلق بالحركة السنوية للقضاة. وقد بُنيت هذه الحركة المقترحة عليكم على معايير موضوعية محددة سلفا، شملت الجميع، وهي مستمدة من عملية تدقيق وفحص دقيقتين لواقع تسيير الموارد البشرية في قطاعنا لعقود من الزمن وما أفرزته من مظاهر مُشينة بعضها يثير الاشمئزاز وحتى التذمر، وهي تتعلق بوضعيات لا يطاق استمرارُها لكونها تشكل طعنة خنجر في جسد المنظومة القضائية لِمَا تنْطوي عليه من خرق لواجبات الحياد وعدم التحيز والتحفظ والابتعاد عن الشبهات، في حين أن هذه الواجبات كلُّها من دعائم استقلالية القضاء، بها تقوم وبدونا تؤول كل جهودنا الى ما آلت إليه جهود من يضع غرسه في الأرض الجدباء.

إن مشروع هذه الحركة، التي مست 2998 قاضيا، أنجز مع الاحترام التام لأحكام القانون العضوي، وبالأخص مادته 19، إذْ روعيت فيه طلبات المعنيين وكفاءتهم المهنية وحالتهم العائلية والأسباب الصحية ولو تعلقت بالعائلة، كما روعيت فيه الاعتبارات المتعلقة بضرورة المصلحة، إذ لا ننسى أن بلادنا أوسع من قارة، رغم ما أراد لها البعض من أن يجعل منها ما هو أضيق من عين إبرة.

ولابد من التأكيد في هذا السياق، إن الجانب الانساني، الذي غُيّب رَدْحًا من الزمن، احتل المكانة الجديرة به وَ وَضَعَ بالتالي حدًا نهائيا لمعاناة العديد من القضاة والقاضيات وعائلاتهم.

ولا يخفى على أحد، ما لهذا الجانب من أثر مباشر على نفسية القاضي الذي يشكل له حافزا للتفاني في عمله وتحسين مردوديته وازدهار شخصيته.

سيداتي، سادتي

لقد اكتشفنا عند تدقيقنا لوضعية توزيع القضاة على التراب الوطني، وجود حالات منافية للمنطق السليم، مخالفة للعقل والمعقول، ومناقضة لما ينتظره المواطن من قاضٍ لا تعتريه شبهة ولا تَقْرُبُه خطيئة: إنها ظاهرة البقاء في نفس الجهة القضائية لمدة تصل أحيانا لرُبْعِ (1/4) قرنٍ من الزمن، وفي بعض الحالات يشمل ذلك الأزواج القضاة، بما يحمل ذلك من استهتار بواجبات التحفظ والابتعاد عن الشبهات. وتجدون في المقترحات ما يضع حدا نهائيا لهذه الوضعيات، والتي بلغ عددها، بمختلف مُددها، 2456 حالة.

وإني متيقن، أشد التيقن، بأن ذلك سيعمل على استرجاع مصداقية العدالة في الجهات القضائية المعنية بذلك، ويضع حداً لِوابلِ الانتقادات التي كانت تَعْصِفُ بها منذ مدة طويلة إلى يومنا هذا.

سيداتي، سادتي

إني مقتنع شخصيا، بنفس اقتناع زملائي أعضاء المكتب الدائم، بأن مشروع الحركة الذي نقترحه عليكم، ليس مألوفا في حجمه ولا في طبيعته، لكننا يجب أن تكون طموحاتنا بحجم الاختلالات الكبيرة التي لا ينكرها إلا مُكابِر ولا يتنكر لحقيقتها إلا جاحد.

سيداتي، سادتي

تجدون كذلك في مشروع جدول أعمالنا كل ما يعزز مسعانا لتكريس استقلالية القضاء وبالتبعية ترسيخ أسس دولة الحق والقانون، التي يجد فيها المواطن ملجأه الأخير في عدالة لا يُطعَن في حيادها، وفي قاضٍ لا يشوب تصرفُهُ أي شبهة أو تَحَيُّزٍ، وما ذلك على الله بعسير.

وفي هذا الإطار، يُقترح عليكم التداول بشأن تعيين 432 قاضيا وترسيم 343 وترقية 1698 قاضٍ ممن توفرت فيهم شروط الترقية المعتمدة.

كما يشكل تدعيم المحكمة العليا ومجلس الدولة بعدد 161 قاضٍ، مدى الاهتمام بالمؤسستين التي وضعهما الدستور في هرم النظام القضائي. وقد روعي في ذلك ثبوت الكفاءة والخبرة طوال المسار المهني.

سيداتي، سادتي

الواجب يناديني من جديد وأنا على نفس المنبر، وأنا أمامكم بصفتي نائبا لرئيس المجلس الأعلى للقضاء، رئيس الدولة السيد عبد القادر بن صالح، لا يمكنني إلا أن أؤكد أن جميع مساعينا تندرج ضمن مسعى السلطات العمومية الرامي إلى إخراج البلاد من المحنة التي تتخبط فيها منذ عدة أشهر.

وفي الختام أرجو لدورتكم هذه كل النجاح والتوفيق خدمة لمصلحة الوطن العليا.

شكرا على كرم المتابعة والإصغاء
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

معالي السيد بلقاسم زغماتي
وزير العدل حافظ الأختام